

ولاية السيسي الثانية:

ماذا ينتظر المصريون؟

انتهت امس، الانتخابات الرئاسية المصرية، بنتائج معروفة مسبقًا، اي بتعميد

جديدة تستمر لاربع سنوات (طبقا، هالم يتم تعديك الدستور). لكن، ماذا ينتظر المصريين خلال السنوات المقبلة؟

أحمد عابدين
انتهت الفترة الرئاسية الاولى لعيد الفتاح السيسي (2014 – 2018) بأوضاع اقتصادية صعبة، بعدما بلغت الديون حدوداً غير مسبوقة تاريخياً، فيما شهدت البلاد تدهوراً في الأوضاع المعيشية للمواطنين. أما عمّا ينتظره المصريون على

الإعلام ولاحفافة ولا حريات

على سعيد حرية الصحافة والإعلام، يقول عمرو بدر، لـ«الأخبار»، وهو عضو مجلس نقابة الصحفيين، إنّ «كُلّ المؤشرات تشير بوضوح إلى أنّ الأوضاع في الفترة الثانية من حكم السيسي ستستمر كما هي، أو ستترجع إلى الأسوأ، وذلك لسبب بسيط: السلطة الحالية ليس لديها اقتناع بدور الصحافة ولا الإعلام، وتعتبر الصحافة مجرد نشرات تُعَيَّر عن السلطة وليس من المجتمع». يضيف أنّ «السيسي نفسه كان يقول إن الرئيس الراحل عبد الناصر كان محظوظا بأعلامه، ذلك أنّ تصوره عن الصحافة بأن تكون تابعة للسلطة أو جزءاً منها، بالإضافة إلى أنّ حرية الصحافة في جزء من الحريات العامة، وهذا الملف الوحيد الذي لا يمكن للسلطة أن تقدم تنازلات فيه. لذلك ستستمر الأوضاع بنفس الشكل، بل أتوقع أنّ هناك مزيداً من الحجب والإغلاق بحق الصحافة والإعلام».

يُضيف بدر، وهو رئيس تحرير موقع «بناير» الذي تم حجبها، أنّ هناك رغبة حقيقية لدى النظام في التصويق على منصات التواصل الاجتماعي، مستبعداً خطوة إغلاقها لأن ذلك يحتاج إلى دراسة وخطوات كبيرة لأنها ستسبّب بظاعات أخرى من غير العارضين، مثل الشركات الكبيرة والاستثمارات التي تستخدم «فايسبوك» و«تويتر» في مجال عملها.

تقرير

القضية «تاريخ تونس»... وليس «تطبيع» بن سدرين

أثارت الاتهامات الأخيرة الموجهة إلى رئيسة «هيئة الحقيقة والكرامة، والقائلة بتعاملها مع «شركة إسرائيلية»، ضجة لدى متابعي الشأن التونسي

تونس _ الأخبار
قبل ثلاثة أيام، اتّهم النائب عن «حركة مشروع تونس» حسونة الناصفي، رئيسة «هيئة الحقيقة والكرامة» بحلّ الهبة»، بحجج قانونية وسياسية دبابية، ثمّ باتهام بين سدرين بالوقوف وراء عقد

المستويين الاقتصادي والمعيّشي في السنوات المقبلة، فربط الباحث الاقتصادي في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» أسامة دياب، في حديث إلى «الأخبار»، هذا السؤال بمسألة الديون واستمرار التوجّه الحالي القائم على الاعتماد على الديون الخارجية على حساب الديون المحلية، علماً بأنّ هذا التوجّه اتّخذ بإيعاز من «صندوق النقد الدولي» نظراً إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض المحلي بعد رفع سعر الفائدة».

إذا كان الاعتماد على الديون الخارجية من شأنه إحكام السيطرة على عجز الموازنة، فإنّ اتباع هذا التوجّه دون إصلاح وضع الاقتصاد السببي (السياسية، الاستثمار الأجنبي، دخل قناة السويس، التصدير)، سوف يُهمّل «تهديداً

دياب إلى توقع «استمرار سياسات التخصّص الحالية التي ستدفع فاتورتها الأكبر الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ذلك أنّّ من الواضح أنّ لا الحكومة ولا صندوق النقد يتوبيان تعديل تلك السياسات».

نقف السياسة طويك...

على الصعيد السياسي، يبدو النقق طويلاً، إذ إنّ «الفترة المقبلة من حكم السيسي ستشهد توسعاً في التصويق، حيث ستتوسع الاعتقالات السياسية لقوات الأمن، (وسيفلّق) ما تبقى من فاعليات حقوقية أو مجتمع مدني مستقل، في مقابل مزيد من عسكرة الإعلام والتعليم والجامعات»، يقول الأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة أشرف الشريف لـ«الأخبار»، يضيف الشريف: «ستشهد حجب المزيد من المواقع الصحافية (نظام



على الصعيد السياسي، يبدو النقق طويلاً (أ ف ب)

سيسي حجب أكثر من 400 موقع، من بينها موقع جريدة الأخبار اللبنانية)، وتقديم صف جديد من الصحفيين والإعلاميين المواليين للنظام، كما ستشهد مزيداً من القضايا والمحاکمات في اتجاهات مختلفة، مثل (اتهامات قلب نظام الحكم، الإرهاب، ازدراء الأديان، المخيلة الجنسية، الأداب والفن الخليع وغيرها، مع صدور قوانين قمعية جديدة لو تطلب الأمر».

أيضاً، «الحياة الحزبية لن تتغير كثيراً لأنها مينة مُسبقاً»، وفق أستاذ العلوم السياسية الذي يستبعد في الوقت نفسه أن يقوم السيسي «بتشكيل حزب يدعمه كظهير سياسي»، فيما يتخوّف أن يمرور فترة من الولاية الثانية، «راي الشريف في هذه النقطة، يقوم على اعتبارها أنّ «سياسة العسكر الدائمة، (هي في) ترجيل المشاكل وكسب الوقت وتاجيل الأزمة عبر إرثها، فمثلاً سينتجّل السيسي عامين، ثمّ يقوم بتعديل الدستور لمدّ الفترة

الرئاسية من أربعة أعوام إلى ستة لتنتهي السنوات الست، من الوارد كبير بين السلطة والناس، فيما (قد ينحسر) الإرهاب وخاصة في سيناء التي أتوقع أنّ تحُرز الدولة تقدماً فيها»، ويشير إلى أنّه إذا كانت دعم الجيش للسيسي واستمرار الرضا عنه»، يشير الشريف.

ماذا عن الامت؟

الفترة الرئاسية الأولى للسيسي تنتهي وسط حالة قمع غير مسبوقة في تاريخ مصر، توازياً مع واقع استمرار العمليات العسكرية في



على الصعيد السياسي، يبدو النقق طويلاً (أ ف ب)

سيناء ضد «الجماعات الإرهابية» التي انتشر وتوسع نطاق عملياتها خلال السنوات الماضية. لكن يبدو أنّ السنوات الأربع المقبلة لن تكون أيسر على هذين الصعيدين. الباحث في علم الاجتماع السياسي والمتخصص في الدراسات الأمنية علي الرجال، يتوقع في سياق حديث على نحو لا ينكره هو نفسه، كان بوسعه «القبضة الأمنية أكثر، وذلك بسبب تضخم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية»، مشيراً إلى إمكانية استناد العلوم السياسية الذي يشرح بدلاً من مدتين وفق الحالي»، إلا أنّ هكذا تعديلات مشروطة «بقاء شك في زخمها وإرادتها تعبيراً عن قلق جماعي من «العمليات الإرهابية سنتقى بشكل نوعي مع ذبول كبير، فإنّها لن تكون بالخطورة التي تُهدد بقاء النظام، وخاصة أنّ من المتوقع أنّ تستمر سيطرة السيسي على الجيش والشرطة».

وفي مجمل المغرب العربي (آخر ما قاله في هذا الصدد، جاء في مقالة نشرها بالفرنسية أمس)، ما هو معروف على هذا الصعيد، أنّه منذ اغتيال «الموساد» للشهيد محمد الزواري، نهاية 2016، باتت فصائل المقاومة ضد العدو الإسرائيلي، حذرة من الساحة التونسية، حتى إنّ الزيارات لتونس باتت محاطة بحذر شديد. وقد ازادت الخشية أكثر حين كشفت تحقيقات، علمت بالعودة إلى قضية بن سدرين، فإنّ القضية أكثر تعقداً من «التعامل مع شركة ذات علاقات إسرائيلية»، إذ إنّ مشكلة رئيسة «هيئة الحقيقة والكرامة» حالياً، سياسية بالدرجة الأولى، فهي تريد توسيع دائرته «مسار العدالة الانتقالية»، والقفّز نحو «إعادة كتابة تاريخ تونس»، بما يشمل إعادة كتابة تاريخ الاستقلال ودور الزعيم التونسي الجديد بورقيبة.

ما هو معروف أيضاً، أنّ الحديث في تونس عن «أختراق الموساد» لم يعد سهلاً، إذ من جهة لا أدلة على هذا الموضوع في ظلّ تحكّم الأجهزة التونسية المعنّاة، ومن جهة أخرى يجري تسخيف كلّ



تريد بن سدرين إعادة كتابة تاريخ البلاد (الربيع)

اليوم التالي للانتخابات

التفويض - بطبيعته - مؤقت لفترة محدوبة ولهدف محدد، والدول الحديثة تحكم بشريعات دستورية تلتزم مبدأ تداول السلطة عبر قواعد انتخابية لها احترامها. بصورة أو أخرى، فإن الانتخابات، التي بدت كاستفتاء، على رجل واحد، سوف تلقي بظلالها على صورة المستقبل المنظور. هناك مساران افتراضيان لليوم التالي، الذي تبدأ به الولاية الثانية.

الأول يشوبه شيء من الأمل في إصلاح ما احتل، وتصحيح الصورة في الداخل قبل العالم بتحسين ملف الحريات العامة وحقوق الإنسان والبيئة السياسية والإعلامية ورفع أي مظالم خلف قضبان السجون وإعادة النظر في السياسات والاولويات، التي استندت عدم مشاركة قطاعات غالية ممن لهم حق الاقتراع . كأنه احتجاج صامت هناك تسريبات متواترة تركي ذلك المسار، لكنها غير مسبوكة وغير مؤكّدة. كما يصعب المضي فيه بالنظر إلى مراكز قوى تمركزت في بنية الدولة صادرت السياسة والإعلام وكل ما يتحرك في البد، مثل هذا المسار الافتراضي، يقتضي أن يثور الرئيس على نظامه، ويستجيب لمطالب مجتمعه وحقائق عصره. في مطلع عهده، دعاه الأستاذ محمد حسين هيكل - من حرصه على نجاح تجربته - إلى الثورة على نفسه، ولم تكن هناك أي استجابة، أو بحث في الفرص المتاحة.

الثاني، مزعج بقدر ما يبنّذ، كأن يضيق المجال العام بأكثر مما هو حادث وتتسع سطوة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني وتدخل مصر كلها إلى حالة ترويع يضرب في الاستقرار وفرصه والأمن وضروراته ويساعد الإرهاب على التمركز ويسحب على المفتوح من أي أمل في المستقبل. ذلك ضد النظام السياسي الحالي بقدر ما يزيد الهوة مع شعبه بدلاً من الانفتاح على مكوناته والحوار معها بندية واحترام. في اليوم التالي للانتخابات، هناك منزلقان مثالن: تأسيس حزب سلطة جديد من داخل «اتلاف» دعم مصر» باسم توفير «غطا» سياسي» يفقده الرئيس، وتعديل الدستور بما يفتح فترات الرئاسة بغير سقف. لم يكن لنواب الائتلاف أدوار يعدد بما في حشد المواطنين إلى لجان الانتخابات فالأوراق كلها احتكرتها أجهزة الدولة الأمنية والإدارية والحلّية.

هناك فارق جوهري بين القدرة على الحركة والتأثير والانقاع بالوسائل السياسية، وبين العمل تحت ظلال الدولة وتعليماتها، كأنه زهرة عيد شمسه. هذا هو الاختيار. بالتعريف، فإنّ ائتلاف برلماني يلخص نفسه في

زيادة كريشان، يشرح في حديث إلى «الأخبار»، أنّ أحد أوجه الصراع الحالي بين «الهيئة» والأحزاب السياسية التي تواجهها هو «الاختلاف في تقييم (كل) ماضي ما قبل الثورة»، وصولاً إلى دور بورقيبة في الاستقلال، وثمة من يرى أنّ «بن سدرين تتعامل بقسوة مع ماضي البلاد ومع رموزه»، النائب حسونة الناصفي، نفسه، يؤكد صحة هذه القراءة، في حديث إلى «الأخبار»، فهو يقول إنّ الأمر لا يتعلق ب«عداء شخصي» مع بن سدرين، بل بكلّ علاقات إسرائيلية»، وأضاف «استكبرت بعدما (استكبرت على كل مؤسسات الدولة، ورفضها لأي حساب أو رقيب، معتبرا أنّ «الهيئة» مسؤولة مباشرة عبر تصريحات رئيستها وأدائها عن تقسيم التونسيين ونسف مسار العدالة الانتقالية»، ويفسر ذلك باصطلاف بين سدرين، منذ إنشائه «الهيئة» - استثنوية، لعلها ستكون وراء قوى سياسية محددة وإعلانها

زيد كريشان، يشرح في حديث إلى «الأخبار»، أنّ أحد أوجه الصراع الحالي بين «الهيئة» والأحزاب السياسية التي تواجهها هو «الاختلاف في تقييم (كل) ماضي ما قبل الثورة»، وصولاً إلى دور بورقيبة في الاستقلال، وثمة من يرى أنّ «بن سدرين تتعامل بقسوة مع ماضي البلاد ومع رموزه»، النائب حسونة الناصفي، نفسه، يؤكد صحة هذه القراءة، في حديث إلى «الأخبار»، فهو يقول إنّ الأمر لا يتعلق ب«عداء شخصي» مع بن سدرين، بل بكلّ علاقات إسرائيلية»، وأضاف «استكبرت بعدما (استكبرت على كل مؤسسات الدولة، ورفضها لأي حساب أو رقيب، معتبرا أنّ «الهيئة» مسؤولة مباشرة عبر تصريحات رئيستها وأدائها عن تقسيم التونسيين ونسف مسار العدالة الانتقالية»، ويفسر ذلك باصطلاف بين سدرين، منذ إنشائه «الهيئة» - استثنوية، لعلها ستكون وراء قوى سياسية محددة وإعلانها

زيد كريشان، يشرح في حديث إلى «الأخبار»، أنّ أحد أوجه الصراع الحالي بين «الهيئة» والأحزاب السياسية التي تواجهها هو «الاختلاف في تقييم (كل) ماضي ما قبل الثورة»، وصولاً إلى دور بورقيبة في الاستقلال، وثمة من يرى أنّ «بن سدرين تتعامل بقسوة مع ماضي البلاد ومع رموزه»، النائب حسونة الناصفي، نفسه، يؤكد صحة هذه القراءة، في حديث إلى «الأخبار»، فهو يقول إنّ الأمر لا يتعلق ب«عداء شخصي» مع بن سدرين، بل بكلّ علاقات إسرائيلية»، وأضاف «استكبرت بعدما (استكبرت على كل مؤسسات الدولة، ورفضها لأي حساب أو رقيب، معتبرا أنّ «الهيئة» مسؤولة مباشرة عبر تصريحات رئيستها وأدائها عن تقسيم التونسيين ونسف مسار العدالة الانتقالية»، ويفسر ذلك باصطلاف بين سدرين، منذ إنشائه «الهيئة» - استثنوية، لعلها ستكون وراء قوى سياسية محددة وإعلانها

زيد كريشان، يشرح في حديث إلى «الأخبار»، أنّ أحد أوجه الصراع الحالي بين «الهيئة» والأحزاب السياسية التي تواجهها هو «الاختلاف في تقييم (كل) ماضي ما قبل الثورة»، وصولاً إلى دور بورقيبة في الاستقلال، وثمة من يرى أنّ «بن سدرين تتعامل بقسوة مع ماضي البلاد ومع رموزه»، النائب حسونة الناصفي، نفسه، يؤكد صحة هذه القراءة، في حديث إلى «الأخبار»، فهو يقول إنّ الأمر لا يتعلق ب«عداء شخصي» مع بن سدرين، بل بكلّ علاقات إسرائيلية»، وأضاف «استكبرت بعدما (استكبرت على كل مؤسسات الدولة، ورفضها لأي حساب أو رقيب، معتبرا أنّ «الهيئة» مسؤولة مباشرة عبر تصريحات رئيستها وأدائها عن تقسيم التونسيين ونسف مسار العدالة الانتقالية»، ويفسر ذلك باصطلاف بين سدرين، منذ إنشائه «الهيئة» - استثنوية، لعلها ستكون وراء قوى سياسية محددة وإعلانها

زيد كريشان، يشرح في حديث إلى «الأخبار»، أنّ أحد أوجه الصراع الحالي بين «الهيئة» والأحزاب السياسية التي تواجهها هو «الاختلاف في تقييم (كل) ماضي ما قبل الثورة»، وصولاً إلى دور بورقيبة في الاستقلال، وثمة من يرى أنّ «بن سدرين تتعامل بقسوة مع ماضي البلاد ومع رموزه»، النائب حسونة الناصفي، نفسه، يؤكد صحة هذه القراءة، في حديث إلى «الأخبار»، فهو يقول إنّ الأمر لا يتعلق ب«عداء شخصي» مع بن سدرين، بل بكلّ علاقات إسرائيلية»، وأضاف «استكبرت بعدما (استكبرت على كل مؤسسات الدولة، ورفضها لأي حساب أو رقيب، معتبرا أنّ «الهيئة» مسؤولة مباشرة عبر تصريحات رئيستها وأدائها عن تقسيم التونسيين ونسف مسار العدالة الانتقالية»، ويفسر ذلك باصطلاف بين سدرين، منذ إنشائه «الهيئة» - استثنوية، لعلها ستكون وراء قوى سياسية محددة وإعلانها

زيد كريشان، يشرح في حديث إلى «الأخبار»، أنّ أحد أوجه الصراع الحالي بين «الهيئة» والأحزاب السياسية التي تواجهها هو «الاختلاف في تقييم (كل) ماضي ما قبل الثورة»، وصولاً إلى دور بورقيبة في الاستقلال، وثمة من يرى أنّ «بن سدرين تتعامل بقسوة مع ماضي البلاد ومع رموزه»، النائب حسونة الناصفي، نفسه، يؤكد صحة هذه القراءة، في حديث إلى «الأخبار»، فهو يقول إنّ الأمر لا يتعلق ب«عداء شخصي» مع بن سدرين، بل بكلّ علاقات إسرائيلية»، وأضاف «استكبرت بعدما (استكبرت على كل مؤسسات الدولة، ورفضها لأي حساب أو رقيب، معتبرا أنّ «الهيئة» مسؤولة مباشرة عبر تصريحات رئيستها وأدائها عن تقسيم التونسيين ونسف مسار العدالة الانتقالية»، ويفسر ذلك باصطلاف بين سدرين، منذ إنشائه «الهيئة» - استثنوية، لعلها ستكون وراء قوى سياسية محددة وإعلانها